مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (38) العدد (4)2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (38) No. (4) 2016

تصورات المواطنين نحو الاختلافات الطارئة على ظاهرة الجريمة في ظل الأزمة السورية

دراسة استطلاعية لعينة من مواطني مدينة دمشق وريفها

الدكتورة هناء برقاوي [*]
عتاب عيسى [**]

(تاريخ الإيداع 20 / 4 / 2016. قبل للنشر في 3 / 8 / 2016)

□ ملخّص □

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية على المجتمع بكافة مكوناته لما لها من آثار تدميرية على المستويين الفردي والمجتمعي، ومما لاشك فيه أن مرور المجتمع بظروف ومتغيرات متأزمة من شأنه أن يلعب دوراً في تكريس تأثير الظواهر السلبية المختلفة والتي تعد الجريمة إحدى أهمها وأكثرها تأثيراً لما لها من أبعاد سلبية على المدى القريب والبعيد.

حاولت الدراسة الحالية رصد تصورات عدد من مواطني مدينة دمشق وريفها نحو الاختلافات الطارئة على ظاهرة الجريمة في ظل ظروف جديدة لم يعايشها مجتمعهم ولم يسبق لأفراده المرور بها، من خلال استطلاع آرائهم حول الدور الذي لعبته الأزمة في ظاهرة الجريمة والعوامل التي أثرت عليها، وصولاً إلى مقترحاتهم للحد من الجريمة والتخفيف من وطأتها.

الكلمات المفتاحية: تصورات / الأزمة / الجريمة / الاختلافات الطارئة.

[*] **مدرس– قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**
[**] **طالبة دراسات عليا ماجستير– قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمشق– دمشق – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (38) العدد (4)2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (38) No. (4) 2016

Citizens conception towards uprupt changes of phenomenon within the the Syrian crisis A statical inquiry among citizens within Damascus city and its countryside

Dr. Hana baarkawy[*]
Etab issa[**]

(Received 20 / 4 / 2016. Accepted 3 / 8 / 2016)

□ ABSTRACT □

Crime is considered a negative social phenomenon with negative impact on all components of society and its destructive effect on both individual and social level, with no doubt the conditions ows society is witnessing plays a major role reinforcing the negative effects which crime is considered the most significant and has imminent and long impact.

The study tried to inquire the vision of Damascus and countryside citizens towards uprupt changes in crime phenomenon with in new conditions society members have never experienced through an inquiry of how the crisis played a major role and the factors which lead to their suggestions to reduce crime and its burden.

Key words: Perceptions / crisis / Crime / uprupt changes

[*]**Assistant Professor, Department of Sociology; Faculty of Arts and Humanities, Damascus University, Syria.**
[**]**Postgraduate student, Department of Sociology; Faculty of Arts and Humanities, Damascus University, Syria.**

مقدمة:

تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها الكثير من المجتمعات الإنسانية، وتعتبر هذه الظاهرة بنظر الكثير من العلماء نتاج لعوامل متعددة، حيث أعطى بعض الباحثين العوامل الشخصية التي تعود للفرد العامل الأكبر في دفعه إلى ارتكاب الفعل الجرمي، في حين أرجع القسم الأخر من الباحثين السلوك الإجرامي إلى المجتمع والظروف الاجتماعية التي يمر بها الفرد في مجتمعه، وهناك قسم آخر ذهب إلى التأكيد على أن السلوك الجرمي نتاج لتفاعل العوامل الشخصية والاجتماعية، ذلك لأن الفرد لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الظروف المحيطة التي تؤثر على سلوكه العام. تشكل ظاهرة الجريمة خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع خصوصاً في ظل وجود ظروف متأزمة من شأنها أن تسهم في إعطائها أشكالاً وأبعاداً جديدة، حيث تتعدد أشكال السلوك الجرمي بتعدد الأفراد وتعدد الظروف التي تسهم في تكونه، والنتائج السلبية لهذا السلوك لا تنعكس على الفاعل فقط بل يطال تأثيرها المجتمع بمكوناته ومؤسساته المختلفة، ونظراً لما للجريمة من أثر سلبي على المجتمع وأفراده فقد هدف الباحث في هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الأزمة التي يمر بها المجتمع السوري على ظاهرة الجريمة من خلال استطلاع لتصورات المواطنين حول الاختلافات التي طرأت على ظاهرة الجريمة في ظل الظروف الجديدة التي فرضتها الأزمة.

إشكالية البحث:

تشكل الأزمات المجتمعية والحروب أخطاراً كبيرةً تهدد المجتمعات الإنسانية لما لها من نتائج سلبية وعميقة مدمرة. ويمر المجتمع السوري بأزمة تعكس ظروفاً جديدة لم يعايشها سابقاً بحكم التغيرات المختلفة التي فرضتها على الصعد كافة، والتي طال تأثيرها المجتمع بكافة جوانبه ومؤسساته، فالجريمة كظاهرة اجتماعية ليست جديدة إلا أن حصولها في ظروف متأزمة وغير طبيعية من شأنه أن يُسهم في منحها أبعاداً أكثر خطورة من ظهورها في ظروف عادية. ومما لاشك فيه أن شيوع الجريمة بأشكالها المختلفة في ظل ما يعيشه المجتمع من ظروف متردية هو من أكبر المؤشرات على انهيار القيم الناجم عن تردي الأوضاع العامة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و...) وانعكاسه على سلوك أفراده الذين قد تضطرهم الحاجة وظروف الحياة إلى امتهان بعض الأفعال اللا اجتماعية كوسيلة لتلبية متطلبات الحياة، فكل فعل يرتكب بدافع أناني أو طمع أو انتقام ويعتدى فيه على الأشخاص أو الأموال أو الأخلاق يُشكل جرم يُعاقب عليه قانونياً وأخلاقياً، وقد أكدت الدراسات والبحوث الاجتماعية أن ارتفاع مستوى الأحداث والأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من شأنه أن يخلق أرض خصبة للجريمة بمختلف أشكالها من جهة، إضافةً إلى ما لهذه الظروف من تأثير على المجتمع وأفراده من جهة أخرى. فقد بيّن تقرير أعدته وكالة الأنباء والإذاعة الدولية "سبوتنيك" وشمل أشخاص ذوي اختصاص (محامين/ منظمات حقوق الإنسان/ مواطنين عاديين) ارتفاع معدل الجرائم في الشارع السوري خلال الآونة الأخيرة، وتوصل إلى أن الأزمة ساعدت على تأمين الجو المناسب والسهل للمجرمين لارتكاب أفعالهم الإجرامية، كما وثق بيان مفاده أن معدلات الجريمة في المجتمع السوري شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مما دفع العديد من القائمين على هذا الموضوع إلى مطالبة الجهات المعنية للعمل على الحد من تفاقم هذه الظاهرة بشتى الوسائل والطرق المتاحة(www.arabic.sputniknews.com). ومن هنا تبرز مشكلة البحث في محاولة إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه الأزمة الحالية في تفشي الجريمة كظاهرة اجتماعية سلبية من شأنها أن تهدد حاضر المجتمع ومستقبله، سيّما أن هذه الأزمة قد تُسهم في ظهور أنماط جرمية جديدة لم تكن موجودة سابقاً في مجتمعنا، فقد حاول البحث الحالي رصد التغيرات التي طرأت على ظاهرة الجريمة من وجهة نظر عينة من أفراد المجتمع، من خلال استطلاع وجهات نظرهم حول أكثر الجرائم شيوعاً قبل الأزمة وخلالها، والأسباب التي كانت وراء

تأثير الأزمة على ظاهرة الجريمة وصولاً إلى اقتراحاتهم للتخفيف منها والحد من انتشارها. وفي إطار ذلك انطلق البحث من التساؤلات التالية:

1. ما أبرز الجرائم التي كانت منتشرة قبل الأزمة من وجهة نظر المواطن؟
2. ما أبرز الجرائم التي انتشرت في ظل الأزمة من وجهة نظر المواطن؟
3. هل أثرت الأزمة التي يعيشها المجتمع السوري على ظاهرة الجريمة ؟
4. ما الأسباب التي تقف وراء تأثير الأزمة الحالية على الجريمة من وجهة نظر المواطن؟
5. ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في الحد من ظاهرة الجريمة؟

أهمية البحث وأهدافه:

. الأهمية النظرية:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية ظاهرة الجريمة، لاسيما في ظل الظروف الخطرة التي يمر بها مجتمعنا، والتي تُشكل تهديداً حقيقياً نظراً لاستهدافها كافة مؤسساته وفئاته، مما يستوجب الاهتمام العلمي بها.

. الأهمية العملية:

بلورة معلومات حول الظاهرة موضوع البحث بغية دراساتها بصورة أعمق مستقبلاً ومحاولة الوصول إلى مقترحات قد تسهم في الحد منها والوقاية مما قد ينتج عنها.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على العوامل التي لعبت دوراً في التأثير على ظاهرة الجريمة.
2. التعرف على أكثر الجرائم انتشاراً من وجهة نظر المواطن في ظل الأزمة.
3. محاولة الوصول إلى بعض المقترحات التي قد تسهم في الحد من الظاهرة والتخفيف من وطأتها.

المفاهيم والمصطلحات

- **الأزمة:** "فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم" (وبستر).
- **الأزمة من الناحية الاجتماعية:** "خلل وعدم توازن في عناصر النظام الاجتماعي في ظل حالات التوتر والقلق والشعور بالعجز لدى الأفراد وعدم القدرة على إقامة علاقات إنسانية واجتماعية وظهور قيم ومعايير أخلاقية مغايرة للثقافة السائدة" (موسوعة مجالي القومية المخصص، 2001، ص737-740).
- **الجريمة:** "ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منهما الفرد والجماعة على حد سواء"(الحسن، 2001، ص266).
- **تصورات اجتماعية:** يعرف "لابتالين" التصورات الاجتماعية على أنها "التقاء الخبرة الفردية بالنماذج الاجتماعية حول طريقة تناول الواقع، إنها معرفة يبنيها أفراد مجتمع معين حول جزئية من وجودهم أو وجودهم برمته، وهي تفسير للأحداث بحيث يصبح بالنسبة للأفراد المنتمين لذلك المجتمع الحقيقة بذاتها" Laplantine, 1994, (p278)

التعارف الإجرائية:

- **الأزمة:** مجموعة من التغيرات الطارئة التي تصيب عناصر النظام الاجتماعي والتي تسبب خلل وتوتر في مكوناته وقد تكون خارجة عن إرادة الفاعل الاجتماعي .
- **الجريمة:** كل سلوك أو فعل اجتماعي لا يتوافق مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ويستحق فاعلها العقوبة وفق قوانين مجتمعه.
- **التصورات اجتماعية:** التوقعات التي يكونها أفراد المجتمع اتجاه الأحداث المحيطة .
- **الاختلافات طارئة:** التغيرات المفاجئة التي تصيب الظواهر الاجتماعية الموجودة في المجتمع والتي قد تكون سلبية أو إيجابية .
- **الجريمة في ظل الأزمة:** السلوكيات والأفعال الاجتماعية غير المقبولة والخارجة عن قوانين المجتمع في ظل ظروف مجتمعية مضطربة وغير مستقرة .

دراسات سابقة:

في محاولة البحث عن دراسات تتعلق بالجريمة والحرب لم يجد الباحث دراسات اجتماعية، بل كانت غالبية الدراسات سياسية أو دينية بحتة، ولذلك فإن ما سيتم عرضه من دراسات هي دراسات تناولت الجريمة في ظل ظروف عادية مستقرة غير مضطربة كالظروف التي نشهدها اليوم في ظل الأزمة.

- **دراسات محلية حول الجريمة:**

الدراسة الأولى: دراسة نجوى أحمد العيسى (2007) بعنوان "**العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجريمتي الرشوة والاختلاس**" دراسة ميدانية لحالات الرشوة والاختلاس للموقوفين في سجني عدرا ودوما. هدفت الدراسة إلى التعرف على:

1. واقع جريمتي الرشوة والاختلاس في سجني دوما وعدرا.
2. العوامل الاجتماعية الدافعة إلى ارتكاب جريمتي الرشوة والاختلاس.
3. بعض الخصائص التي تميز مرتكبي جرائم الرشوة والاختلاس.
4. العوامل الاقتصادية الدافعة إلى ارتكاب جريمتي الرشوة والاختلاس.

أهم ما توصلت إليه الدراسة:

1. العوامل على اختلاف أنواعها اجتماعية أو اقتصادية، لا تعود للفرد وحده وإنما إلى عوامل مجتمعية.
2. جريمتي الرشوة والاختلاس لا تقتصر على ذوي الدخل المحدود.
3. وجود علاقة بين إقدام الفرد على ارتكاب جريمة الرشوة والاختلاس ومدى توافر الخدمات الأساسية في الأحياء السكنية.
4. وجود علاقة بين مستوى تعليم الوالدين وإقدام الفرد على ارتكاب جريمة الرشوة والاختلاس.

الدراسة الثانية: دراسة مناس الصواف(1998) بعنوان "**أثر العوامل الاجتماعية في تعاطي المخدرات** " دراسة ميدانية من واقع سجون سورية. هدفت الدراسة إلى:

1. التعرف على حجم ظاهرة المخدرات في سوريا، والخصائص الأساسية التي تميز متعاطي المخدرات.
2. العلاقة التي تربط بيئة الشخص المدمن بظاهرة الإدمان على المخدرات.
4. أكثر العوامل الاجتماعية أثراً في دفع الفرد إلى التعاطي.

أهم ما توصلت إليه الدراسة:

1. ترافق ازدياد عدد متعاطي المخدرات مع ازدياد عدد السكان.
2. ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات في المدن الأكثر تركز للسكان والعمران، وازدياد معدل تعاطي المخدرات خلال السنوات المدروسة 1974-1994.
4. تواجد الإدمان في المدن أكثر من الريف، وتركزه لدى جيل الشباب.

الدراسة الثالثة: دراسة هناء برقاوي (1995) بعنوان "**أثر العوامل الاجتماعية في الدفع إلى ارتكاب الجريمة**" دراسة ميدانية من واقع سجني دمشق للذكور ودوما للإناث. هدفت الدراسة إلى:

1. دراسة أثر العوامل الاجتماعية في الدفع إلى ارتكاب الجريمة، وتحديد الخصائص العامة التي تميز مرتكبي كل فعل جرمي.
2. التعرف على أكثر أنواع الجرائم انتشاراً في المجتمع عند كلا الجنسين.
3. المقارنة بين أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة عند كلا الجنسين.

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. يرتكب المجرم جريمته متأثراً بجملة من ظروف مختلفة.
2. ازدياد الجريمة بين الذكور العازبين والنساء المتزوجات.
3. تكثر الجريمة عند الجنسين في مرحلة النضوج الجسدي والجنسي.
4. أكثر الجرائم انتشاراً بين أفراد الذكور هي الإتجار بالمخدرات والسرقة والقتل وبين النساء جريمة القتل.

- **دراسات عربية:**

الدراسة الأولى: دراسة نوري سعدون (2011) بعنوان " **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي**". أهم ما هدفت إليه الدراسة:

1. معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده المختلفة، والعوامل الأكثر تأثيراً في ارتكاب الجريمة.
2. التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. ارتفاع الجريمة بين الذكور، وتركزها بين الشباب والفئة العمرية من (18) إلى (41).
3. تكثر الجريمة بين العازبين، وتزداد بين المقيمين في الحضر.
5. تزداد الجريمة بين ذوي المستوى التعليمي المنخفض.

الدراسة الثانية: دراسة أحمد الربايعة (1984) بعنوان "**أثر الثقافة في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة** ". هدفت الدراسة إلى جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، ومعرفة الأساليب والطرائق المستخدمة في ممارستها. وأهم ما توصلت له الدراسة:

1. الأفراد الذين ينتمون إلى المستويات التعليمية المتدنية أكثر ارتكاب لجرائم القتل والسرقة، وأن العازبين أكثر ميلاً لممارسة الجريمة من المتزوجين.
2. الجرائم المتصلة بالسرقة والقتل وإيذاء الآخرين أكثر أنماط الجرائم انتشاراً في الوطن العربي.
4. لعبت كل من جماعات الأقارب والرفاق دوراً في تهيئة الظروف والمناخ المناسب لممارسة أنماط مختلفة من السلوك الانحرافي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

ما تمَّ عرضه من دراسات سابقة هي دراسات عربية ومحلية تناولت ظاهرة الجريمة وبعض أشكالها، والأسباب والعوامل التي قد تؤدي إليها في ظل ظروف عادية مستقرة. استفاد البحث الحالي منها في الجانب النظري وفي الحصول على بعض المعلومات، وفي تبيان أثر الوسط الاجتماعي والعوامل الاجتماعية في الدفع لارتكاب الجريمة، ويختلف البحث الحالي عنها بأنه يحاول رصد ظاهرة الجريمة من وجهة نظر المواطن في ظل ظروف غير اعتيادية مضطربة وغير مستقرة، ومعرفة الأسباب والدوافع الجديدة لهذه الظاهرة من وجهة نظره في ظل الظروف الجديدة التي فرضتها الأزمة في سورية .

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالأسلوب المسحي لكونه مناسباً لطبيعة الدراسة وأهدافها. بدأت الإجراءات المنهجية المترابطة بوضع الأسئلة العلمية وتحديد مجالات الدراسة والعينة وطرائق وأدوات البحث المنهجية.

المجتمع الأصلي والعينة ووحدة التحليل:

يتكون المجتمع الأصلي من مواطني مدينة دمشق وريفها، شملت عينة البحث (200) مواطن، وزعت بالتساوي بين الريف والمدينة وقد تم سحب العينة عشوائياً من المواطنين من مدينة دمشق (منطقة المزة/ المهاجرين/ أبو رمانة/ المالكي/ البرامكة) ومدينة ريف دمشق (منطقة جديدة عرطوز)، وتمَّ اختبار منطقة الجديدة لاحتوائها على مهجرين من مناطق ريفية مختلفة (دوما/ المعضمية/ داريا/ الغوطة/ المخيم) من المواطنين السوريين الذين وافقوا على ملء الاستمارة . وحدة التحليل: المواطن السوري المقيم في مدينتي دمشق وريفها وممن أتم الثامنة عشرة من عمره فما فوق.

مجالات البحث

المجال الزماني: المدة من (1/1/ 2016) لغاية (2016/1/31).

المجال المكاني: مناطق من مدينتي: دمشق، ريف دمشق.

الطريقة والأداة المستخدمة:

اعتمد البحث الحالي على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة. واتخذ من المقابلة والاستبيان وسيلة لجمع البيانات من أفراد العينة المدروسة. بالنسبة لاختبار الصدق تم عرض أسئلة الاستبيان على عينة عشوائية من المواطنين لقياس مدى فهمهم للأسئلة ومدى تقبلهم لها. وتم استخدام النسبة المئوية كمقياس إحصائي.

الجانب النظري: النظريات المفسرة لظاهرة الجريمة

تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي تتواجد في كافة المجتمعات الإنسانية، وهي ظاهرة سلبية من شأنها أن تضر بالمجتمع ومؤسساته وأفراده، وكما تتعدد أشكال الظاهرة الإجرامية فهناك أيضاً تعدد في العوامل التي تكون سبب في حدوثها وبالتالي تعدد في الآثار والنتائج التي تؤدي إليها .

أ . تعريف الجريمة: هي "الفعل الذي تعتقد الجماعة بأنه ضار بمصالحها، سواء كان ذلك عن حقيقة أو خطأً"(أبو حسان، 1997، ص129). ويرى بعض الباحثين أن الجريمة ومرتكبيها يتواجدون إذا كان هناك قوانين تجرم أفعال معينة وترفضها وتعاقب عليها، أما إذا لم يكن هناك قوانين وأنظمة فهذا يعني عدم وجود جريمة، أي أن كل شيء مباح (Hale et all، 2005، ص11). ويرى علماء الاجتماع أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، إلا أن ما هو

جريمة في مجتمع ما ليس بالضرورة أن يكون جريمة في مجتمع آخر، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن المجتمع هو الذي أطلق حكم التجريم على سلوك ما.

ب . النظريات المفسرة لظاهرة الجريمة:

عند القراءة النظرية للدراسات العلمية التي تناولت موضوع الجريمة، يلاحظ الباحث أن معظم الدارسين للسلوك الإجرامي يحاولون تفسيره انطلاقاً من اتجاهاتهم وتخصصاتهم العلمية، فعالم النفس يفسره من الزاوية النفسية، وعالم الاقتصاد من الزاوية الاقتصادية والقانوني من القانونية ... وهكذا كلٌ حسب وجهته العلمية. وكون البحث هنا اجتماعي فسوف يتم يتناول تفسير الجريمة والسلوك الإجرامي في ضوء نظريات المدرسة الاجتماعية التي حاولت تفسيره. تضم المدرسة الاجتماعية العديد من النظريات التي تتفق في تأكيدها على أن العوامل الاجتماعية هي الحاسمة في تفسير السلوك الإجرامي. وتنظر المدرسة الاجتماعية إلى المجرم على أنه "ليس ظاهرة فردية منعزلة وإنما هو نتاج مجتمعه، فهو عضو في جماعة وما قام به فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة، ولمعرفة سبب ارتكابه لهذا الفعل المنحرف لا بد من دراسة العلاقة بينه وبين البيئة الاجتماعية"(السراج، 1981، ص 280). وفيما يلي أبرز النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي.

1. نظرية المخالطة الفارقة

ترى نظرية المخالطة الفارقة أن السلوك الإجرامي سلوك متعلم يتعلمه الفرد من محيطه الاجتماعي، وكلما زاد اختلاط الفرد بهذا المحيط كلما زادت إمكانيات تعلمه للسلوكيات المتبعة فيه. ووفقاً لذلك عندما يكون المحيط الاجتماعي للفرد مشجعاً للسلوك الإجرامي وغير معادي للجريمة فإن الفرد سيرتكب السلوك الإجرامي عند توفر ظروفه المناسبة، والعكس صحيح عندما يرفض محيطه السلوك الجرمي فإن الفرد سيعادي هذا السلوك ويبتعد عنه.

وتقوم نظرية سذرلاند على عدة افتراضات:

- السلوك الإجرامي سلوك متعلم يتم اكتسابه وتعلمه عن طريق تفاعل الفرد مع أشخاص آخرين يختلط بهم.
- العلاقات المؤثرة على السلوك تكون عن طريق الاتصال المباشر، بالتالي فإن الاتصالات الغير مباشرة أقل تأثير على سلوك الفرد.
- ينحرف الفرد عندما يغلب الرأي الذي يذهب إلى مخالفة القوانين والأنظمة، ويغفل الرأي الذي يحترم الأنظمة والضوابط، ويختلف الاختلاط التفاضلي بحسب التكرار والاستمرار والأسبقية.
- قد يعبر السلوك الإجرامي عن حاجات وقيم عامة إلا أن هذه لا تكفي لتفسير صفاته.(طالب، 2002، ص118.119).

من خلال ماسبق نجد أن هذه النظرية تؤكد على التأثير الكبير للاختلاط في تعلم السلوكيات الإجرامية، وأن السلوك الإجرامي سلوك متعلم يتعلمه الفرد من محيطه الاجتماعي الذي يختلط به، وكلما زادت درجة الاختلاط والتقارب بين الفرد ومحيطه الاجتماعي زادت إمكانية التعلم. بالتالي الأسرة هي المحيط الاجتماعي الأول الذي يتعلم منه الفرد، ثم تأتي المدرسة، أي أن الأسرة والمدرسة هما أكثر المحيطات الاجتماعية تأثيراً على السلوك. تعتبر نظرية سذرلاند من أوائل النظريات الاجتماعية التي تناولت الجريمة من منطلق اجتماعي بحت، إلا أنه يؤخذ عليها ارتكازها على عامل واحد في تفسير السلوك الإجرامي. إضافةً إلى أن العلاقة السببية التي تفترضها النظرية بين الاختلاط والجريمة غير كافية في تفسير السلوك الإجرامي، ذلك أن اختلاط الفرد بعدد من المجرمين لا يؤدي بالضرورة إلى ارتكابه الفعل الجرمي.

2. نظرية التفكك الاجتماعي

يشير مفهوم التفكك الاجتماعي (Social Disorganization) إلى ما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أدائه لوظائفه الأساسية وهي تحقيق الاستمرارية والاستقرار (الميزر، 2008، ص12). ويرى أنصار هذه النظرية أن للتفكك الاجتماعي دور كبير في نمو السلوك الإجرامي، انطلاقاً من أن الفرد في تفاعله داخل المجتمع ينتقل من جماعة إلى أخرى، فهو ينتقل من جماعة الأسرة إلى جماعة الرفاق فالمدرسة وصولاً إلى جماعة العمل، وخلال تفاعله مع هذه الجماعات يكتسب معايير السلوك التي توجه علاقاته بالآخرين ضمنها(عبيد، 1986، ص195.193). وتشير الدراسات أنه كلما كانت الجماعات التي يتفاعل معها الفرد محدودة كلما ازددت فرصة تماثل المعايير التي تنظم سلوكه والعكس صحيح، أي أنه كلما اتسعت دائرة تفاعل الفرد كلما ازدادت فرصة تعرضه لأنماط مختلفة من المعايير بين الجماعات وبالتالي حصول صراعات داخلية ناجمة عن حالة من الاضطراب تصيب المخزون المعرفي للمعايير، وهذه الصراعات قد تسهم في إنتاج أنماط جرمية (الحوات، 1992، ص88). ويعتبر (ثورستن سيلين) رائد هذه النظرية، حيث لاحظ من خلال المقارنات التي أجراها بين مجتمعي الريف والحضر انخفاض في حجم الجريمة في المجتمعات الريفية عنها في المجتمعات المتحضرة، ومن خلال هذه النتيجة توصل سيلين إلى أن التفكك الاجتماعي الذي يغلب على المجتمعات المتحضرة هو السبب وراء ارتفاع الظاهرة الإجرامية (القهوجي، ب ت، ص37). يستخلص مما سبق أن هذه النظرية تؤكد على نقطة هامة ألا وهي أهمية الترابط الاجتماعي ووجود انسجام بين المعايير الضابطة للسلوك فيما بين الجماعات المختلفة، والأثر السلبي للتفكك وعدم الانسجام في خلق حالة من الاضطراب التي قد تقود إلى الانحراف وارتكاب السلوك الجرمي. من ناحية أخرى يؤخذ على هذه النظرية أنها لم توضح العلاقة السببية بين التفكك الاجتماعي والجريمة، واقتصارها كنظرية الاختلاط على عامل واحد في تفسير السلوك الإجرامي.

3. نظرية التقليد

يؤكد أصحاب نظرية التقليد على الدور الهام للتفاعل بين الفرد والبيئة في تعلم السلوكيات المختلفة، حيث يذهب روادها إلى أن السلوك الإجرامي هو سلوك متعلم، وأن الأفراد يمارسون السلوكيات الإجرامية لأنهم تعلموا هذه السلوكيات، فالفرد من وجهة نظرهم يسعى لتقليد غيره ممن يتفاعل معهم. ترجع نظرية التقليد إلى تارد الذي يرى أن الجريمة ظاهرة لا اجتماعية ضارة بالمجتمع وبمصالح أفراده، ويجد أن أساس تكوين الظاهرة الإجرامية ينبثق من الوسط الاجتماعي عن طريق عملية التقليد التي تتم بالاتصال المباشر أو غير المباشر، كما يذهب إلى أن التقليد يخضع لقوانين مثل كونه يتم من الأدنى للأعلى، وأن قوة التقليد تتأثر بقوة العلاقة التي تربط المُقلِد بالمُقلَد. ومن وجهة نظر تارد الجريمة تتطور وفق قوانين التقليد التي يخضع لها جميع أفراد المجتمع (الهريش، 1999، ص334.333). إذاً وفق نظرية التقليد الاجتماعي نجد أن الفرد يكتسب السلوك الإجرامي من البيئة المحيطة به أياً كانت هذه البيئة (الأسرة، المدرسة، رفاق العمل...)، وأنه في تعلمه للسلوكيات الإجرامية عن طريق تقليد الآخرين يرى ما يمكن أن يترتب عليها من ثواب أو عقاب. من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هو أنها لا تفسر الظاهرة الإجرامية بقدر ما تقدم شروحاً لعملية انتشارها.

4. النظرية اللامعيارية(الأنومي):

تحاول نظرية الأنومي تفسير الجريمة من منطلق اجتماعي بحت، أكد "دوركهايم" مطور هذه النظرية على تفسير السلوك الإجرامي تفسيراً اجتماعياً بعيداً عن التفسيرات النفسية والبيولوجيا. ينظر دوركهايم إلى الجريمة على أنها

ظاهرة اجتماعية طبيعية غير سوية، والدليل على اجتماعية الجريمة هو وجودها في سائر المجتمعات الإنسانية. وتوصل من خلال دراسته للتغير الاجتماعي إلى نتيجة مؤداها أن المعايير الاجتماعية تفقد فعاليتها عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيراً سريعاً، الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة الأنومي التي يصحبها ازدياد في حجم السلوك الإجرامي (عارف، 1975، ص165). تقوم نظرية دوركايم على فرضية أساسية وهي أنه كلما زاد التماثل بين أعضاء الجماعة زاد تماسكهم، وكلما زاد التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للسلوك الإجرامي، ووجد دوركايم أن حالة الأنومي تنتج عن التغير السريع في المعايير والقواعد الناظمة للسلوك الاجتماعي وهذا التغير يجعل الفرد في حالة من الحيرة والتخبط الأمر الذي يقوده إلى الشعور بعدم التماسك فيتحرر من القيود والضوابط الاجتماعية التي توجه سلوكياته ويدخل في حالة من التخبط بين نماذج السلوك المختلفة وقد ينتهي به الأمر إلى ارتكاب السلوكيات المنحرفة، أراد دوركايم في تحليله هذا التأكيد على العلاقة القوية بين الجريمة ودرجة التماسك الاجتماعي، فهو يرى أنها كلما زاد التماسك قلت الجريمة والعكس صحيح (المصراتي، 2010، ص 17.16). حاول العديد من العلماء تطوير أفكار دوركايم لاستخدمها في تفسير السلوكيات المنحرفة بوجه عام ومنهم ميرتون الذي وجد أن السلوك الإجرامي يظهر عند عجز الفرد عن تحقيق أهدافه بالسبل المشروعة، ووفق لـ ميرتون يرتبط السلوك الإجرامي طردياً بدرجة التجاذب الحاصل بين السبل والأهداف الثقافية في المجتمع. من خلال القراءة الاجتماعية لأفكار رواد النظرية اللامعيارية نجد أنهم يحملون النظام الاجتماعي مسؤولية ارتكاب الفرد للجريمة، ذلك أن الأفراد من وجهة نظرهم يرتكبون الجريمة جراء الصراع الحاصل بين طموحاتهم وبين وسائل الضبط الاجتماعية .

5. نظرية الضبط الاجتماعي

يعتبر كل من "هرتن وزلي" و "ترافيز هيرزخ" من أنصار نظرية الضبط الاجتماعي. أرجع "هيرزخ" الأفعال الجرمية إلى ضعف الروابط الاجتماعية التي تربط الأفراد بالمجتمع، في حين خلص "وزلي" من دراساته إلى أن أغلب المجرمين يعانون من انفصال عن معاييرهم الاجتماعية والأخلاقية (شتا، 1993، ص92). أي أن أنصار هذه النظرية يجدون أن ضعف الضوابط الاجتماعية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض من جهة وتربطهم بمجتمعهم من جهة أخرى، والتحرر من هذه الروابط وعدم احترامها، قد يكون عاملاً في انحرافهم وارتكابهم للسلوك الإجرامي. من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية قصورها واعتمادها على عامل واحد في تفسير ظاهرة الجريمة، ذالك أن المجتمعات الريفية على الرغم من أنها بدرجة قوية من الضبط الاجتماعي الذي يضبط سلوكيات أفرادها إلا أنها لا تخلو من الإجرام، وهذا يدل إلى قصور عامل التحرر من الضبط الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي.

خاتمة: من خلال القراءة السابقة للنظريات التي تناولت تفسير ظاهرة الجريمة وتحليل الأسباب التي قد تدفع بالفرد إلى الانحراف في سلوكه عن السلوك الطبيعي، نجد تعدد في الأسباب وبالتالي تعدد في وجهات النظر وهذا إن دل على شيء فهو يدل على تعدد العوامل الدافعة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي كسلوك غير اجتماعي ، ووجهة النظر التي يتبناها الباحث في هذا البحث هي أن السلوك الإجرامي والظاهرة الإجرامية نتاج تفاعل مجموعة من العوامل التي تلعب دوراً في دفع الفرد إلى الانحراف وارتكاب الجريمة.

خصائص عينة البحث:

أ. توزع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول رقم /1/ يتضمن توزع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس / مكان الإقامة	ذكر	أنثى	المجموع	النسبة
ريف	58	42	100	%50
مدينة	48	52	100	%50
المجموع	106	94	200	%100

يبين لنا الجدول تعداد العينة المستخدمة في الدراسة موضوع البحث حيث نلاحظ أن عينة الدراسة مكونة من الجنسين (ذكور، وإناث) وتم أخذ عينة متساوية من حيث العدد مع وجود اختلاف في جنس المبحوثين، إذ بلغ عدد المبحوثين الذكور من الريف والمدينة معاً(106) ذكر مقابل(94) أنثى .

ب . توزع أفراد العينة حسب العمر:

جدول رقم /2/ يتضمن توزع أفراد العينة حسب العمر:

العمر / مكان الإقامة	ريف	مدينة	المجموع	النسبة المئوية
18 وأقل من 29	32	22	54	%27
29 وأقل من 39	24	44	68	%34
39 واقل من 49	18	18	36	%18
49 وأقل من 59	18	10	28	%14
59 فما فوق	8	6	14	%7
المجموع	100	100	200	%100

يتبن لنا من خلال الجدول أعلاه تركز أفراد العينة في الفئة العمرية الثانية (من 29 وأقل من 39) حيث بلغت (34%) من مجموع عينة الدراسة، كما بلغت الفئة العمرية الأولى (18 وأقل من 29) (27%)من مجموع العينة.

ت . توزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

جدول رقم/3/ يتضمن توزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي / مكان الإقامة	ريف	مدينة	المجموع	النسبة المئوية
أمي	6	0	6	%3
ابتدائي	26	4	30	%15
إعدادي	20	10	30	%15
ثانوي	14	24	38	%19

جامعي	34	62	96	%48
المجموع	100	100	200	%100

تنوعت المستويات التعليمية لأفراد عينة الدراسة، ويتضح من الجدول أن معظم أفراد العينة في الريف والمدينة كانوا من ذوي المستوى التعليمي المرتفع (جامعي وثانوي) حيث بلغت عينتهم(48%) من مجموع العينة، و (15%) بالنسبة للمستوى التعليمي المتوسط (إعدادي)، ومثلها(15%) للمستوى التعليمي المنخفض.

ث . توزع أفراد العينة حسب العمل

جدول رقم /4/ يتضمن توزع أفراد العينة حسب العمل:

مكان الإقامة / العمل	ريف	مدينة	المجموع	النسبة المئوية
موظف	18	34	52	%26
عامل	16	2	18	%9
عمل حر	14	8	22	%11
طبيب / ة	2	4	6	%3
طالب / ة	16	24	40	%20
محامي	2	0	2	%1
محاسب	0	4	4	%2
صحفي	0	4	4	%2
ربة منزل	28	18	46	%23
لايعمل	4	2	6	%3
المجموع	100	100	200	%100

يتبين من خلال الجدول السابق تنوع عمل المبحوثين، حيث شملت عينة البحث مهن مختلفة وكان الغالبية من الموظفين (26%) والطلاب (20%)، يعود هذا الاختلاف والتنوع إلى أن العينة سحبت بطريقة عشوائية لمن وافق على ملء الاستمارة من المواطنين.

النتائج والمناقشة

يجيب البحث التساؤلات التالية:

السؤال الأول: كيف ترى الجريمة قبل الأزمة الحالية؟

جدول رقم /5/ يبين توزع إجابات أفراد العينة وفقاً السؤال: كيف ترى الجريمة في المجتمع السوري قبل الأزمة؟

مكان الإقامة / كيف ترى الجريمة قبل الأزمة؟	ريف	مدينة	المجموع	النسبة
منتشرة	%0	%0	%0	%0
محصورة بمناطق محددة	%93	%87	%180	%90
متنوعة	%9	%5	%14	%7

محدودة	%91	%93	%184	%92
مرتفعة	%0	%0	%0	%0
منخفضة	%77	%68	%170	%85

يتبين من خلال الجدول السابق أن النسبة الغالبة من مجموع أفراد عينة البحث يرون أن الجريمة قبل الأزمة كانت محدودة ومحصورة في مناطق معينة، بالنسبة لعينة الريف والمدينة على حدٍ سواء، حيث وجد (92%) من مجموع أفراد العينة أن الجريمة كانت محدودة، مقابل(90%) وجدوا أن الجريمة كانت محصورة في مناطق معينة من العاصمة وريفها، و(85%) وجدوا أنها كانت منخفضة. يمكن أن يُعزى ارتفاع هذه النسب إلى حالة الاستقرار والأمن والأمان التي كانت تسود أنحاء القطر العربي السوري عامة والعاصمة وريفها خاصة في الفترة التي سبقت حالة الاضطراب والتوتر التي فرضتها الأزمة وظروفها.

السؤال الثاني: ماهي أكثر الجرائم التي كانت منتشرة في المجتمع السوري قبل الأزمة الحالية؟

جدول رقم/6/ يبين توزع إجابات أفراد العينة حسب السؤال: ماهي الجرائم التي كانت أكثر انتشاراً في المجتمع السوري قبل الأزمة؟

مكان الإقامة / نوع الجريمة	ريف	مدينة
السرقة / السلب بالعنف	%85	%80
القتل	%16	%9
الأفعال المنافية للحشمة	%54	%41
تعاطي وتجارة مخدرات	%77	%69
جرائم شرف	%46	%11
التهريب	%71	%52
رشوة	%34	%60

يعكس الجدول السابق وجهة نظر مواطني الريف والمدينة حول الجرائم التي كانت منتشرة قبل الأزمة السورية، حيث يتبين وجود تقارب في وجهات النظر بين مواطني الريف المدينة، ونلاحظ أن الجرائم التي أخذت نسب عالية من وجهة نظر مواطني الريف كانت على النحو التالي من حيث الترتيب السرقة والسلب يليها تعاطي المخدرات ويليها التهريب، أما بالنسبة لمواطني المدينة فقد احتلت أيضاً جريمة السرقة المرتبة الأولى من حيث النسبة يليها تعاطي وتجارة المخدرات ثم جريمة الرشوة، والجرائم المذكورة هي من وجهة نظر المواطنين، فالجدول يبين وجود جرائم أخرى إلا أن الجرائم الأكثر انتشاراً من وجهة نظر المواطن كانت كما عكسها الجدول.

السؤال الثالث: ماهي الجرائم الأكثر انتشاراً في المجتمع السوري في ظل الأزمة الراهنة؟

جدول رقم/7/ يبين توزع إجابات أفراد العينة على السؤال: ماهي الجرائم الأكثر انتشاراً في المجتمع السوري في ظل الأزمة الراهنة؟

مكان الإقامة / نوع الجريمة	ريف	مدينة
السرقة / السلب	%97	%100
القتل	%95	%98
الأفعال المنافية للحشمة	%89	%80
تعاطي وتجارة مخدرات	%93	%92
جرائم شرف	%64	%58
تشكيل عصابات مسلحة	%90	%95
خطف	%85	%81

يبين الجدول الجرائم المنتشرة في ظل الأزمة من وجهة نظر المواطن، ويتبين من خلاله وجود اختلاف كبير في النسب مقارنة مع الجدول السابق الذي عكس الجرائم التي كانت منتشرة قبل الأزمة، إضافةً إلى وجود تقارب كبير في وجهات النظر بين المواطنين في كل من الريف والمدينة، حيث جاءت جريمة السرقة في المرتبة الأولى من حيث الجرائم المنتشرة في ظل الأزمة تليها جريمة القتل بالنسبة لمواطني الريف والمدينة، وكان هناك اختلاف في وجهات النظر بين مواطني الريف والمدينة بالنسبة للجريمة التي تحتل المرتبة الثالثة والتي كانت جريمة تعاطي المخدرات بنظر مواطني الريف، مقابل جريمة تشكيل عصابات مسلحة بالنسبة لمواطني المدينة، وهذه الجرائم هي من الجرائم التي يكثر انتشارها في ظروف الحروب والأزمات. بالمقارنة مع الجدول السابق نجد أن جريمة السرقة أخذت الأولوية من وجهة نظر المواطنين في الريف والمدينة على حد سواء، ذلك أن جريمة السرقة من الجرائم المنتشرة في ظل ظروف الاستقرار والأمن، وهي من الجرائم التي تتناسب طردياً مع حالة الأمن والاستقرار على اختلاف أشكاله اقتصادي اجتماعي، كما نجد أن جريمة القتل كانت من الجرائم القليلة الانتشار من وجهة نظر المواطن السوري، في حين أصبحت من الجرائم الأكثر انتشاراً في ظل الأزمة الحالية وهذا يعكس الأثر السلبي الذي تعكسه الأزمات وظروفها. تعتبر جريمة التعاطي أيضاً من الجرائم التي تتواجد في ظروف الأمن والاستقرار وتتزايد في الظروف التي تعكس اضطراباً في الأمن والأمان المجتمعي الذي تخلقه الأزمات والحروب.

السؤال الرابع: هل أثرت الأزمة الحالية على الجريمة من وجهة نظرك؟

جدول رقم(8) يبين توزع إجابات أفراد العينة وفق السؤال: هل أثرت الأزمة الحالية على الجريمة من وجهة نظرك؟

مكان الإقامة / هل أثرت الأزمة على الجريمة	ريف	مدينة
نعم	%100	%100
لا	%0	%0

وجد جميع أفراد العينة من مواطني الريف والمدينة أن الأزمة الحالية التي يعيشها مجتمعنا أثرت على ظاهرة الجريمة .

السؤال الخامس: ما وجه تأثير الأزمة على ظاهرة الجريمة؟

جدول رقم /9/ يبين توزع إجابات أفراد العينة وفق السؤال: ما وجه تأثير الأزمة على ظاهرة الجريمة؟

مكان الإقامة / وجه التأثير	ريف	مدينة	المجموع	النسبة المئوية
زيادة في عدد الجرائم	%94	%90	%184	%92
نقصان في عدد الجرائم	%0	%0	%0	%0
تنوع في أشكال الجريمة	%87	%96	%183	%91.5
تنوع في أسباب الجريمة	%91	%98	%189	%94.5

يبين هذا الجدول تأثير الظروف الجديدة التي خلقتها الأزمة على ظاهرة الجريمة، حيث وجد (92%) من مجموع أفراد العينة أن الأزمة ساهمت في ازدياد أعداد الجرائم، كما يرى (91.5%) منهم أن هناك تنوع في أشكال الجريمة المرتكبة، في حين يجد (94.5%) من المواطنين تنوع في الأسباب التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة، وهذا الإدلاء يؤكد على إحساس المواطن الواعي بالتأثير السلبي للظروف الجديدة التي فرضتها الأزمة على ظاهرة الجريمة كظاهرة اجتماعية سلبية.

السؤال السادس: ما سبب التأثير الذي لعبته الأزمة في ظاهرة الجريمة من وجهة نظر المواطن؟

جدول رقم /10/ يبين توزع إجابات أفراد العينة حسب السؤال: ما سبب التأثير الذي لعبته الأزمة في ظاهرة الجريمة من وجهة نظر المواطن؟

مكان الإقامة / سبب التأثير	ريف	مدينة	النسبة المئوية
تردي الوضع الأمني	%83	%80	%81.5
عدم السيطرة على الحدود	%34	%52	%43
تردي الأحوال المعيشية	%68	%77	%72.5
النزوح والتهجير	%76	%70	%73
تأثير القوى الخارجية	%20	%40	%30
نقص الوعي والتوجيه	%70	%64	%67
ضعف الضوابط الاجتماعية	%70	%60	%65
التآمر على الوطن	%56	%57	%56.5
انتشار المجموعات المسلحة	%57	%59	%58

يبين الجدول السابق تأثير العوامل الاجتماعية المختلفة على ظاهرة الجريمة من وجهة نظر المواطن، إذ أن تردي الوضع الأمني الذي يعيشه المجتمع في ظل الظروف الجديدة التي لم يعايشها أفراده من قبل كان العامل الأول في سبب التأثير الذي لعبته الأزمة على ظاهرة الجريمة من وجهة نظر المبحوثين، حيث أرجع أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة من الريف والمدينة على حد سواء سبب تأثير الأزمة السلبي على ظاهرة الجريمة إلى تردي الوضع الأمني وبلغت نسبتهم (81.5%) من مجموع أفراد العينة. وجاء عامل النزوح والتهجير في المرتبة الثانية بالنسبة لعينة الريف، ثم عامل نقص الوعي والتوجيه وعامل ضعف الضوابط الاجتماعية بالتساوي، وفي المرتبة الرابعة عامل تردي الأحوال

المعيشية الناجم عن الفقر والناتج بدوره عن تدني الدخل أو انعدامه نتيجة البطالة التي لحقت بالمواطن نتيجة الظروف الأمنية العامة التي أثرت بدورها على الظروف الاقتصادية للمجتمع ككل، وفي المرتبة الخامسة انتشار المجموعات المسلحة. أما بالنسبة لعينة المدينة فقد جاء عامل تردي الأحوال المعيشة في المرتبة الثانية من حيث سبب التأثر الذي لعبته الأزمة على ظاهرة الجريمة، في حين وجد (72%) من أفراد عينة المدينة أن عدم السيطرة على الحدود الناتج عن الوضع المتأزم الذي تعيشه البلاد كان له دور في التأثير على ظاهرة الجريمة، واحتل عامل النزوح والتهجير المرتبة الرابعة، ونقص الوعي والتوجيه المرتبة الخامسة. من خلال ما سبق يتبين أن الجو الاجتماعي العام السائد في المجتمع قد يساهم بدرجة كبيرة في تكون السلوك الإجرامي، وأن سوء تكيف الفرد مع هذا الجو من شأنه أن يُنتج صراعات تنعكس في كثير من الأحيان على شكل انحرافات وسلوكيات إجرامية، لاسيما في ظروف مضطربة وغير مستقرة من شأنها أن تزعزع القيم والمبادئ التي نشأ عليها الفرد سواء في مجتمعه الصغير متمثلاً بالأسرة أو مجتمعه الكبير (الوطن الأم).

السؤال السابع : ماهي المقترحات للتخفيف من ظاهرة الجريمة في المجتمع السوري بشكل عام؟

جدول رقم /11/ يبين توزع إجابات أفراد العينة وفق السؤال: ما هي المقترحات للتخفيف من ظاهرة الجريمة؟

مكان الإقامة / مقترحات للتخفيف من ظاهرة الجريمة	ريف	مدينة
تفعيل دور المؤسسات والجمعيات التي تعمل في المجال الإنساني والتوعية	%64	%67
المراقبة والتوجيه	%76	%69
تفعيل دور القانون بما يتماشى مع المستجدات	%81	%85
تشديد العقوبات	%89	%90
احترام الضوابط المجتمعية وتفعيلها	%71	%70
تحسين الأوضاع المعيشية بما يتماشى مع المستجدات	%74	%79

يعكس الجدول مقترحات المواطن حول الأمور التي قد تسهم في الحد من ظاهرة الجريمة وتخفيفها، ويبين الجدول أن غالبية مواطني الريف والمدينة يجدون أن تشديد العقوبات هو عامل مساعد ومقترح إيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة، ومن ثم مقترح تفعيل دور القانون بالنسبة لأفراد عينة الريف والمدينة على حد سواء، في حين وجد مواطني الريف في المراقبة والتوجيه عاملاً مخففاً لظاهرة الجريمة، أما مواطني المدينة فوجدوا في تحسين الأوضاع المعيشية بما يتماشى مع المستجدات التي خلقتها الأزمة عاملاً مهماً في التخفيف من ظاهرة الجريمة.

وفي الحقيقة إن البدائل الثلاث تصب في منحى واحد وهو أهمية القانون والمؤسسات الإصلاحية على اختلاف أنواعها في التخفيف بشكل كبير من ظاهرة الجريمة والحد من انتشارها، ومما لاشك فيه أن القانون ونصوصه من شأنها أن تشكل عاملاً قوياً لضبط السلوك وتقويمه ولكن علينا أن لا ننسى أنه في ظروف مضطربة وغير مستقرة كالتي يمر بها مجتمعنا الآن فإنه من غير المستغرب أن تقل سيطرة القانون وقوته الرادعة بسبب تعدد العوامل المتفاعلة في دفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي لاسيما في ظل وجود وسائل مختلفة للتلاعب على القانون والتملص من عقوبته.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الأزمة التي يمر بها المجتمع السوري على ظاهرة الجريمة من خلال استطلاع لتصورات المواطنين حول الاختلافات التي طرأت على ظاهرة الجريمة في ظل الظروف الجديدة التي فرضتها الأزمة. وهنا لابدَّ من الإشارة إلى أن هذه النتائج تعكس تصورات لعينة من المواطنين، بالتالي هي لا تعكس وجهة نظر عامة، وقد تم استخلاص النتائج التالية:

1. محدودية وانحصار الجرائم التي حدثت في المجتمع السوري في الفترة التي سبقت الأزمة في مناطق معينة.

2. رأى المواطن أن أكثر الجرائم انتشاراً قبل الأزمة تختلف باختلاف توزعها بين الريف والمدينة حيث أكد المواطن المقيم بالريف أن للريف جرائمه الخاصة به وهذه الجرائم مرتبة ترتيباً تصاعدياً كما يلي (سرقة وسلب/ تعاطي مخدرات/ تهريب)، أما المواطن المقيم في المدينة فقد رأى أن جرائم المدينة ترتب تصاعدياً كما يلي (سرقة وسلب / تعاطي مخدرات/ رشوة).

3. دل البحث أن الجرائم التي كانت موجودة قبل الأزمة بقيت على ما هي عليه بالنسبة للريف والمدينة إلا أن هناك أنواعاً من الجرائم قد ظهرت وبشكل كبير مثل: تشكيل عصابات مسلحة والخطف.

4. تولد الأزمة المجتمعية وما تعكسه من ظروف متأزمة على مختلف الصعد استعداداً نفسياً واجتماعياً وأخلاقياً يسمح بالقتل والسرقة.

5. جميع أفراد عينة الريف والمدينة على حدٍ سواء أكدوا على وجود تأثير للأزمة التي يعيشها مجتمعهم على ظاهرة الجريمة بشكل عام.(كما تبين في السؤال الثامن)

6. أثرت الأزمة على ظاهرة الجريمة تأثيراً سلبياً، حيث أكدت النسبة الغالبة من عينة الدراسة (88%) ازدياد عدد الجرائم المرتكبة وتنوع الأسباب الدافعة إليها وكذلك تنوع الأشكال المرتكبة في ظل الأزمة عما كانت عليه سابقاً.

7. التأثير الكبير لتردي الوضع الأمني الذي من شأنه أن يتناسب طردياً مع ظاهرة الجريمة.

8. توصلت الدراسة إلى ترتيب لأهم العوامل المؤثرة على ظاهرة الجريمة من وجهة نظر المواطن –بحسب مكان إقامته– بالشكل التالي:

بالنسبة للريف: 1. تردي الوضع الأمني. 2. النزوح والتهجير. 3. نقص الوعي والتوجيه وضعف الضوابط الاجتماعية. 4. تردي الأحوال المعيشية. 5. انتشار المجموعات المسلحة. 6. نقص الوعي والتوجيه. 7. عدم السيطرة على الحدود. 8. تأثير القوى الخارجية.

بالنسبة للمدينة: 1. تردي الوضع الأمني. 2. تردي الأحوال المعيشية. 3. النزوح والتهجير (الضغط السكاني بسبب الهجرة والنزوح بأعداد كبيرة إلى المدينة). 4. نقص الوعي والتوجيه. 5. ضعف الضوابط المجتمعية. 6. انتشار المجموعات المسلحة. 7. التآمر على الوطن. 8 .عدم السيطرة على الحدود. 9. تأثير القوى الخارجية.

9. أكد المواطن على أهمية القانون كعامل رادع من شأنه أن يسهم في التخفيف من ظاهرة الجريمة في المجتمع، من خلال تفعيل دوره مع التأكيد على إمكانية تعديله بما يتماشى مع المستجدات.

10. أكد غالبية مواطني الريف والمدينة على أهمية تشديد العقوبات التي يستحقها مرتكب الجريمة ودوره في ردع الفرد عن ارتكاب الجريمة، ذلك أن وجود عقوبة تتناسب طرداً مع الفعل الإجرامي من شأنه أن يردع الفرد عن ارتكاب السلوك الإجرامي مع التأكيد على أهمية المراقبة والتوجيه .

11. وجدت النسبة الغالبة من عينة البحث أن تحسين الأوضاع المعيشية بما يتناسب مع التغيرات التي فرضتها الأزمة من شأنه أن يسهم في التخفيف من ظاهرة الجريمة بشكل إيجابي لما له من دور في الحد من الفقر الاجتماعي الذي يمثل عامل مساعد في دفع الفرد لارتكاب السلوك الإجرامي لاسيما في ظروف اجتماعية واقتصادية مضطربة وغير مستقرة من شانها أن تؤدي إلى فقدان العمل وقلته وعدم القدرة على تأمين متطلبات الحياة الأساسية.

12. وجد أكثر من ثلاث أرباع عينة البحث من مواطني الريف والمدينة ضرورة احترام الضوابط المجتمعية وتفعيلها ومحاولة تعميقها سيما في ظروف التخلخل القيمي والتراجع الأخلاقي الذي يسود في الحروب والأزمات.

13. أشار أكثر من (65.5%) من المواطنين السوريين إلى أهمية تفعيل دور المؤسسات والجمعيات التي تعمل في مجال العمل الإنساني والتوعية المجتمعية لما لها من دور إيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة من خلال ماتوفره من خدمات وتقدمه من برامج تنموية وتوعوية تسهم في نشر الوعي المجتمعي وتعمقه خصوصاً في ظروف الأزمة والحرب.

التوصيات:

1. محاولة إيلاء الظاهرة الإجرامية المزيد من الاهتمام النظري والعلمي تماشياً مع المستجدات التي تطرأ على الظروف المجتمعية.

2. أهمية إيجاد خطط اقتصادية واجتماعية بديلة صالحة للعمل في الظروف الاستثنائية التي تفرضها الأزمات والحروب المجتمعية.

3. التأكيد على أهمية نشر الوعي والثقافة المجتمعية حول الآثار السلبية لظاهرة الجريمة على الفرد والمجتمع من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة لاسيما وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية، ولا ننسى الدور الكبير والأهم للأسرة والتربية الأسرية .

المراجع:

1. الربايعة، أحمد. *أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة* ، المملكة العربية السعودية، 1984، 314.

2. البرقاوي، هناء محمد. *أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة في سجني عدرا ودوما* . رسالة ماجستير،جامعة دمشق، دمشق، 1995،108.

3. التير، مصطفى عمر. *العنف العائلي*. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 1997، 172.

4. الحسن، إحسان محمد. *علم الإجرام*. بغداد، 2001، 404.

5. الحوات، علي. وآخرون. *التفكك العائلي*. كتاب الوعي الأمني، مطابع العدل ، ليبيا ،ج 2، ط2 ، 1992، 147.

6. ربيع، حسن. محمد وآخرون. *علم النفس الجنائي*. دار غريب، القاهرة، 1995، 820.

7. السراج، عبود. *علم الإجرام وعلم العقاب:* دراسة تحليلية في أسباب الجريمة. الكويت ، ط1، 1981، 254.

8. شتا، السيد علي. *علم الاجتماع الجنائي*. مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، 443.

9. الصغير، محمد حسن. *علاقة البيئة السكنية بالجريمة* . أكاديمية نايف العربية للعوالم الأمنية، الرياض، 1997، 354.

10. الصواف، مناس محمد. *أثر العوامل الاجتماعية في تعاطي المخدرات* . رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 1998، 98.

11. طالب، أحسن مبارك. *الجريمة والعقوبة والمؤسسة الإصلاحية*. دار الطليعة، لبنان، 2002، 328.

12. عارف، محمد. *المنهج في علم الاجتماع*. ط2، مكتبة الانجلو، القاهرة، 1975، 233.

13. عبد الله، نوري سعدون. *أثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي* . مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العراق، العدد الأول، 2010، 160.

14. عبيد، رؤوف. *أصول علم الإجرام والعقاب*. دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، 615.

15. العيسى، نجوى أحمد. *العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجريمتي الرشوة والاختلاس في سجني عدرا ودوما* . رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، 2007، 130.

16. قاموس وبستر، Webster، 2726.

17. القهوجي، علي عبد القادر. *علم الإجرام وعلم العقاب*. الدار الجامعية، بيروت، 1985، 404.

18. موسوعة المجالي القومية المخصصة، مواجهة الأزمة الأخلاقية والسلوكية. المجلد 27، 2001.

19. الميزر، هند. *مشكلات اجتماعية* . جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية، السعودية، 2008، 82.

20. الهريش، فرج صالح. *علم الإجرام*. المكتبة الوطنية، ليبيا، ط1، 1999، 240.

المراجع الأجنبية:

21. HALE, C; HAYWARD, K; WINCOP, E. *Criminology*. by Oxford University Press Inc, New York, 2005, 600.

22. LAPLANTINE, F: *Anthropologies des systems des represention*s *de la maladie*. in jodelet, D 1994, 45.

مواقع انترنت:

23. المصراتي، عبدالله أحمد عبدالله. *الظاهرة الإجرامية :الماهية والتفسير بمنظور اجتماعي معاصر* . موقع المنشاوي للدراسات والبحوث، 2010 . www.minshawi.com

24. www.arabic.sputniknews.com

ديد العقوبات . احترام الضوابط المجتمعية وتفعيلها